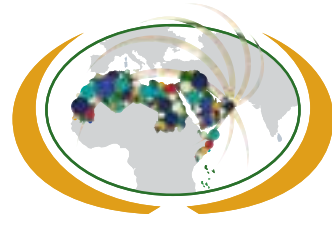


مبادرة الشمول المالي
للمنطقة العربية
FIARI | Financial Inclusion for
the Arab Region Initiative

مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI) إنجازات عام 2018





مبادرة الشمول المالي
للمنطقة العربية

FIARI | Financial Inclusion for
the Arab Region Initiative

مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)

إنجازات عام 2018



WORLD BANK GROUP



Implemented by

giz | Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

صندوق النقد
العربي
ARAB MONETARY FUND





**مبادرة الشمول المالي
للمنطقة العربية**
FIARI Financial Inclusion for
the Arab Region Initiative

للتواصل ،
يرجى الاتصال بالدائرة الاقتصادية ، وفق العنوان التالي :
صندوق النقد العربي
ص . ب . 2818
ابوظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف رقم : (+971) 2 6215000
فاكس رقم : (+971) 2 6326454
البريد الإلكتروني : economic@amf.org.ae
الموقع الرسمي للصندوق على شبكة الإنترنت : www.amf.org.ae

المحتويات

5	تمهيد
5	أمانة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)
7	١ نبذة عن مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية
9	٢ مواكبة إطلاق استراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية
9	أ. إطلاق استراتيجية الشمول المالي في المملكة الأردنية الهاشمية
11	ب. إطلاق استراتيجية الشمول المالي في دولة فلسطين
12	ج. المعونة الفنية لجمهورية العراق لدعم مستويات الشمول المالي
13	د. المسح الإحصائي لجانب الطلب للشمول المالي
14	٣ تعزيز الوعي والمعرفة بالشمول المالي
14	أ. اليوم العربي للشمول المالي
15	ب. منتدى السياسات حول تمويل وتسريع الشركات الناشئة في العالم العربي
17	ج. الملتقى العربي الأول للتقنيات المالية الحديثة
19	٤ بناء القدرات
19	أ. استراتيجية الشمول المالي والتعلم بين الأقران في الأردن
19	ب. تبادل الخبرات بين أعضاء فريق العمل الإقليمي للشمول المالي في الدول العربية
20	٥ إنتاج ونشر المعرفة
20	أ. الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية
22	ب. البيئة التمكينية للتمويل الزراعي في العالم العربي
24	٦ شركاء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية
24	صندوق النقد العربي
24	الوكالة الألمانية للتنمية
24	التحالف العالمي للشمول المالي
24	مجموعة البنك الدولي

تمهيد

413 مليون
عدد سكان الدول
العربية

63%
من السكان لا يزال
بإمكانهم الاستفادة
من الحصول على
التمويل الرسمي.

يأتي إصدار هذا التقرير للتعريف بأنشطة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI) لعام 2018، حسب أولويات إستراتيجية وبرامج الشمول المالي بالمنطقة العربية. أثبتت المبادرة فعاليتها وارتباطها الوثيق بأولويات صانعي السياسات والسلطات الإشرافية في الدول العربية لإرساء أوجه التكامل والتشارك مع القطاعين العام والخاص، لدعم تعزيز الشمول المالي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بالمنطقة.

تتميز المنطقة العربية بإمكانياتها الملائمة التي تسمح لها باتخاذ خطوات مناسبة فيما يتعلق بالشمول المالي. في هذا السياق، يعمل صانعو السياسات والسلطات التنظيمية على إجراء إصلاحات مهمة لدعم الشمول المالي، خاصة منها دعم الوصول للتمويل الرسمي لنسبة 63 في المائة من المواطنين الذين تفوق أعمارهم 15 عاماً، وكذلك الشركات.

عززت المبادرة الحوار والتنسيق والتعاون الإقليمي في المنطقة العربية من خلال تنظيم منتديات يتم فيها تبادل المعرفة والتجارب، بالتالي الاستفادة من الخبرات وبناء القدرات والقيام بالدراسات والأبحاث بما يدعم الشمول المالي.

ساعد انخراط الشركاء بمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية ومشاركتهم في المجالات الاستراتيجية، من بينها نظم نشر البيانات، وتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتقنيات المالية الحديثة، وغيرها من المجالات ساعد على تعزيز الشمول المالي على النطاق الوطني والإقليمي وهو ما يتوافق مع أهداف سياسات الابتكار والنزاهة والاستقرار والحماية.

تتبنى المنطقة العربية مبادرات تدعم الشمول المالي مثل مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة، ومبادرة الشمول المالي للمرأة، ومبادرة التمويل المسؤول المرتبط بحماية العملاء. توفر هذه المبادرات برنامج العمل والموارد اللازمة لضمان تناسق وتكامل الجهود المستمرة. تبذل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهود كبيرة للوصول إلى فئات الشباب والنساء وذوي الدخل المحدود الذين لا يصلون إلى الخدمات المالية الرسمية في المنطقة العربية.

يساهم الشمول المالي في تحقيق
ثمانية أهداف من بين الأهداف
السبعة عشر الطموحة للتنمية
المستدامة التي حددتها الأمم
المتحدة لعام 2030.

أمانة مبادرة الشمول المالي للمنطقة
العربية (FIARI)

1. نبذة عن مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

تولي الدول العربية الشمول المالي اهتماماً كبيراً في سياساتها الاقتصادية لتعزيز مستوى الاستقرار المالي وزيادة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة. في هذا السياق، تلعب الخدمات المالية ذات الأسعار المعقولة دوراً مهماً في توفير الخدمات المصرفية لنسبة 63 في المائة من المواطنين الذين تفوق أعمارهم 15 عاماً الذين لا ينتفعون بالحسابات المصرفية الرسمية. إلى جانب تسهيل انخراطهم في الاقتصاد الرسمي والمساهمة في التنمية المستدامة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة.

بذلت الهيئات والسلطات المالية العربية بالتعاون مع صندوق النقد العربي جهوداً كبيرة لزيادة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية. في هذا الصدد، بادر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2012 بإنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، الذي يتولى صندوق النقد العربي القيام بأعمال الأمانة الفنية له. يكمن دور الفريق في المساهمة في تطوير سياسات وإجراءات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. كما حدد المجلس يوم السابع والعشرين من أبريل من كل عام مناسبة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي.

قام صندوق النقد العربي بتأسيس وإرساء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) بالنيابة عن الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، وبمشاركة من البنك الدولي. أطلقت المبادرة يوم 14 سبتمبر 2017 من خلال منتدى التحالف العالمي للشمول المالي المنعقد بشرم الشيخ في مصر، بحضور محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

تعمل مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية على دعم سياسات الشمول المالي لتوسيع مجال انتفاع المواطنين والمؤسسات بالخدمات المالية الرسمية التي تلائم احتياجاتهم من خلال تغطية البنود التالية:

- الاستراتيجيات والبيانات المتعلقة بالشمول المالي.
- تمكين المرأة مالياً.
- تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تمويل الشركات الناشئة.
- الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة والتمويل الرقمي لتعزيز فرص الشمول المالي.
- التمويل الزراعي.
- التمويل المسؤول.
- البنية التحتية للأسواق المالية.
- حماية المستهلك المالي والتوعية المالية.

"تعتبر مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية من المحركات الأساسية لتعزيز مستويات الشمول المالي، وترجمة مدى جاهزية واستعداد صندوق النقد العربي لتوفير وتعزيز مستوى الدعم التقني وتنمية القدرات لدعم الدول الأعضاء وبذل كافة المساعي والجهود لتوفير الخدمات المالية للدول العربية".

معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي.

"لحرصنا على تضافر القوى والجهود ضمن إطار عمل مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية وسبل تعزيز المعرفة، نوحّد جهودنا في الامتثال لسياسات الشمول المالي ومواجهة التحديات بالغة الإلحاح في المنطقة، مثل بطالة الشباب والحاجة إلى تمكين المرأة اقتصادياً".

أوتي كلاميرت، رئيس الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) بمنطقة أوروبا والبحر المتوسط وآسيا الوسطى.

"ستتيح لنا مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية فرصة كمشاركة والتعلم من بعضنا البعض بشأن كافة القضايا المهمة، مثل توفير خدمات الشمول المالي للأشخاص النازحين قسرياً، والشمول المالي المتعلق بشؤون المرأة، إضافة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، فجميعها تمثل قضايا بالغة الأهمية يمكن للهيئات التنظيمية إحداث فرق تجاهها". د. ألفريد هاتينج، المدير التنفيذي للتحالف العالمي للشمول المالي (AFI).

على الصعيد الإقليمي، تعزز المبادرة فرص التدريب وتبادل المعرفة بالتعاون بين صانعي السياسات والهيئات التنظيمية والمعنيين. أما على الصعيد الوطني، فتدعم المبادرة البرامج الوطنية والجهود التنسيقية وتقدم الدعم الفني والخدمات الاستشارية.

يتمثل هدف المبادرة طويل الأجل في إرساء وتطبيق سياسات خدمات الشمول المالي المستدام لصالح المجتمعات العربية، للمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل ورفاهية مشتركة. كما تهدف المبادرة إلى تحسين سبل المعرفة وإمكانيات صانعي السياسات فيما يتعلق بالشمول المالي وكذلك انخراط ومشاركة الأعضاء في العمليات الإصلاحية (شكل 1).

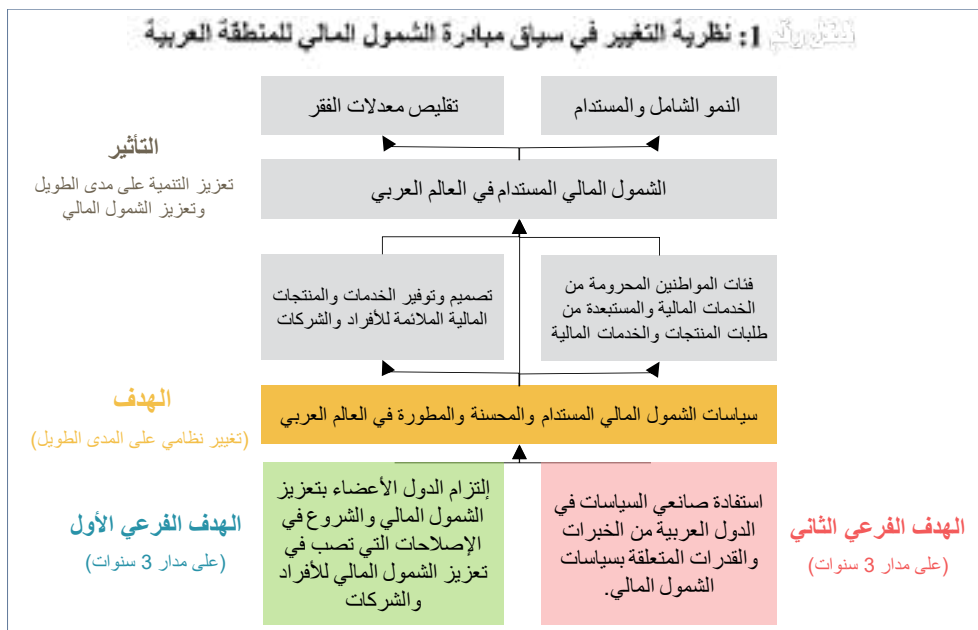
يتمثل دور صانعي السياسات المصرفية والمالية والهيئات التنظيمية في المبادرة فيما يلي:

- تبادل الخبرات والتجارب المتعلقة بسياسات الشمول المالي والإصلاحات التنظيمية مع جميع المعنيين داخل المنطقة وخارجها.
- تحسين عملية رسم وتنفيذ سياسات الشمول المالي على الصعيد الوطني.
- المشاركة في المناقشات والحوارات رفيعة المستوى بهدف توجيه وتنسيق عملية تطوير سياسات الشمول المالي لمواجهة كافة التحديات على المستوى الإقليمي.

تقوم خطة العمل المزمع تنفيذها على مدار ثلاث سنوات، على رسم مسارات عمل لدعم المبادرة من قبل ممثلي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من خلال فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية باعتبارها بمثابة منصة إقليمية للتعليم، وتبادل الخبرات في قضايا مثل:

- السياسة والتنظيم وسلوكيات السوق.
- التدريب وبناء القدرات والإمكانيات.
- تعزيز المعرفة ونشرها.

نفذت المبادرة حتى الآن سلسلة من برامج بناء القدرات، والمؤتمرات رفيعة المستوى، ومنتديات التعلم وتطوير الأساليب والأدوات، إضافة للمنتجات المعرفية. من جهة أخرى، تعمل المؤسسات الداعمة لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية على التنسيق من خلال لجنة تنفيذية تحدد خطة العمل السنوية بالتعاون مع فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FITF) والأمانة الفنية للمبادرة بصندوق النقد العربي.





2. مواكبة إطلاق استراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية

أ. إطلاق استراتيجية الشمول المالي في المملكة الأردنية الهاشمية



أطلق البنك المركزي الأردني الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2020-2018) للمملكة برعاية صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، في منتدى سياسات الشمول المالي الأردني المنعقد في 4 ديسمبر 2017، بهدف تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأفراد غير المستفيدين من الخدمات المالية. ألقى الكلمات الترحيبية بالمنتدى كل من الدكتور زياد فريز، محافظ البنك المركزي، والدكتور عبد الرحمن الحميدي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي. ستمكن الاستراتيجية من زيادة نسبة البالغين المشمولين مالياً إلى 42.5 في المائة بنهاية عام 2020، وتقليص الفجوات الموجودة بين الشباب من الذكور والإناث واللاجئين ومحدودي الدخل فيما يتعلق بمستويات الشمول المالي..

وفقاً لدراسة مشتركة بين البنك المركزي الاردني والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ)، بلغت نسبة الأشخاص البالغين المنتفعين من حسابات الخدمات المصرفية 33 في المائة على مستوى الإجمالي و27 في المائة على مستوى النساء.

نظراً لأن الشمول المالي يُعتبر ركيزة أساسية ضمن أولويات التنمية الوطنية مثل التوظيف والمساواة الاجتماعية والاقتصادية، شكلت المملكة الأردنية الهاشمية لجنة توجيهية للشمول المالي برئاسة البنك المركزي الأردني في عام 2015، بهدف إرساء سياسة تعزيز الشمول المالي. في عام 2016، التزم البنك المركزي بمبادرة "إعلان مايا" بزيادة فرص الانتفاع بخدمات التمويل لغير المالكين للحسابات المصرفية مع تقليل الفجوة بين الجنسين، وتم إصدار الرؤية المتعلقة بالشمول المالي.

"يكمُن هدفنا الرئيس في البنك المركزي الأردني في ملاحظة مدى تأثير حياة الأفراد والمجموعات المستهدفة نتيجة تطبيق تلك الاستراتيجية، وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي الشامل والمستدام".
د. زياد فريز، محافظ البنك المركزي الأردني.

في هذا الإطار يعتبر منتدى سياسات الشمول المالي الذي عقد في إطار أنشطة المبادرة حدثاً مهماً للمملكة، شارك فيه الخبراء بأحدث الأفكار حول مجالات نظم المعلومات المالية بالأردن (شكل 2)، التي تحظى بأهمية إقليمية بالغة لصانعي السياسات المصرفية والمالية والهيئات التنظيمية، مثل الخدمات المالية الرقمية وتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وحماية المستهلك المالي والقدرات المالية والبيانات.

أتاح المنتدى الفرصة لمناقشة السياسات المتعلقة بالشمول المالي، خصوصاً منها شؤون المرأة واللاجئين وتعزيز المبادرات الإقليمية. كما وفر فرصة استثنائية للتأكيد على هدف مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية المتمثل في دعم السياسات والإجراءات الملائمة لتعزيز وصول الدول العربية إلى الخدمات المالية من خلال التنسيق الإقليمي وتبادل المعرفة.

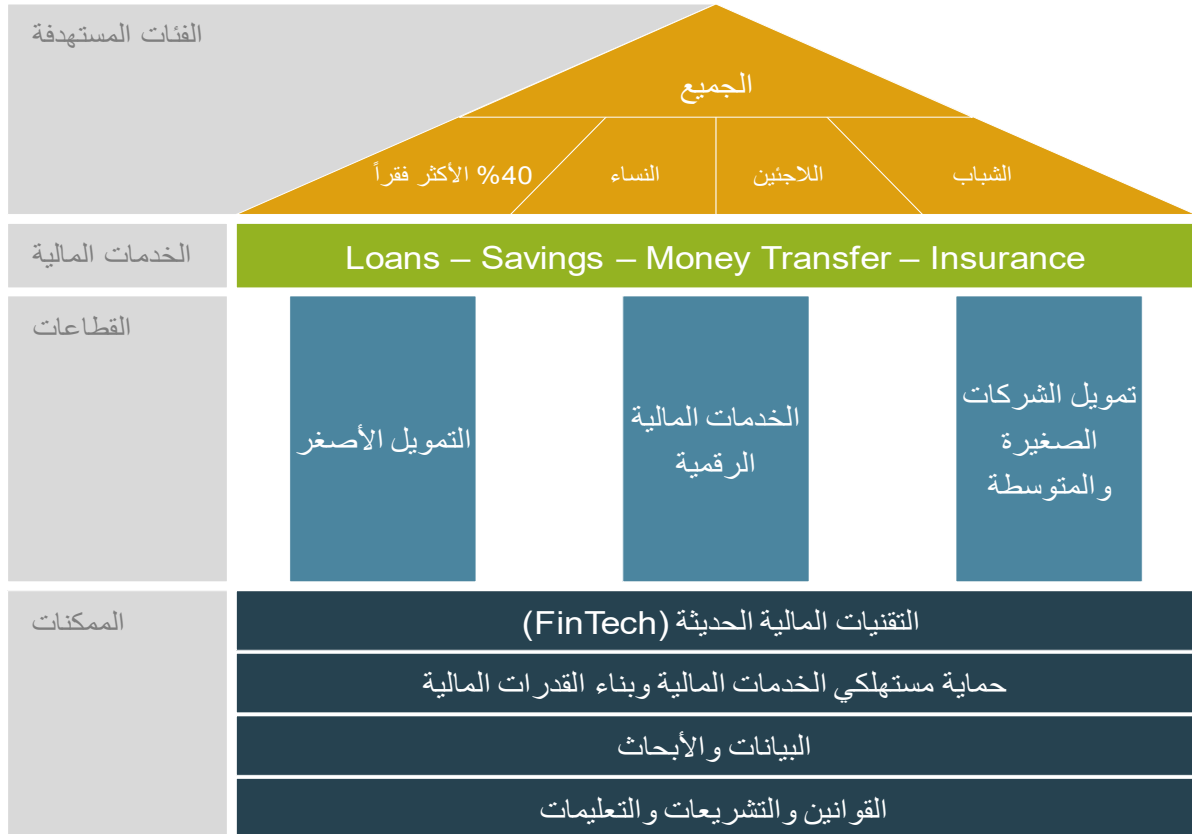
أتاح المنتدى الفرصة لأكثر من 200 مشارك من صانعي السياسات والهيئات التنظيمية والجهات المهنية والأطراف الفعالة في المجتمع المدني للتعلم من بعضهم البعض بشأن تطورات سياسات الشمول المالي على الصعيد الدولي.



نظراً لأن الشمول المالي يُعتبر عنصراً مهماً من عناصر التمكين الرئيسة لأهداف التنمية المستدامة، تلعب الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي دوراً مهماً في المساهمة في إصلاحات الشمول المالي في المملكة لتحقيق الأهداف التنموية الوطنية.

في هذا السياق، دعمت مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للأردن، وعززت توحيد الجهود الوطنية فيما يخص الشمول المالي، وإنشاء نظام للمتابعة والتقييم، وتوفير برامج التعلم وبناء القدرات.

شكل (2): الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن



من ناحية أخرى، يدعم البنك الدولي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن بمنحة قدرها مليون دولار من صندوق التحول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتنسيق مع صندوق النقد العربي والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) والعديد من الجهات المانحة الأخرى.

تُساهم مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بالتعاون مع فرق عمل متخصصة وصندوق النقد العربي، إضافة إلى فرق عمل أخرى في تبادل المعرفة والخبرات بين الأردن والدول الأخرى. في هذا السياق، يمكن القول بأن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن عززت الدور القيادي للبنوك المركزية في دعم الشمول المالي في العالم العربي.

ب. إطلاق استراتيجية الشمول المالي في دولة فلسطين

بتاريخ 2 ديسمبر 2018، قدمت سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية أولوياتهما المتعلقة بسياسة الدولة للشمول المالي في ظل إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2025) التي تهدف إلى تمكين العملاء مالياً، وتوفير خدمات مالية نوعية للأفراد والشركات، وضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

تحت رعاية الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2025)، التي تمثل الاستراتيجية الثانية بالمنطقة العربية التي تم إطلاقها بعد إطلاق مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية.



تم التأكيد على أهمية سياسات الشمول المالي للدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من معدلات الفقر. يكمن الهدف النهائي للسلطات الفلسطينية في زيادة معدلات المستفيدين من الخدمات المالية من السكان البالغين، مثل الاستفادة من خدمات الحسابات الجارية والائتمان المصرفي والتأمين من 36.4 في المائة إلى 50 في المائة بنهاية عام 2025. في هذا السياق، تدعم الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي توجيه جهود القطاعين العام والخاص لتحقيق هذا الهدف.



سلطت نقاشات المؤتمر الذي نظم في إطار إطلاق هذه الإستراتيجية الضوء على أهمية الشمول المالي على الصعيد العالمي فيما يتعلق بتحقيق النمو ودوره المهم في تحسين مستوى معيشة الفلسطينيين.

يضع الفلسطينيون تصورهم لإرساء قطاع مالي يلبي كافة الاحتياجات المالية لجميع شرائح المجتمع الفلسطيني وذلك لتحسين مستوى معيشتهم. رغم ذلك توصلت دراسة أجريت عام 2016 إلى أن نسبة كبيرة من الأفراد والشركات لا يزالون يستخدمون خدمات مالية غير رسمية. في هذا السياق، استخدم 4 أشخاص فقط من أصل 10 أشخاص القنوات الرسمية من بنوك ومؤسسات تمويل أصغر، بينما يعتمد آخرون على الأصدقاء أو العائلة أو المقرضين من القطاع الخاص بسبب عدم كفاية المنتجات المالية وارتفاع التكلفة ومحدودية مستويات التوعية المالية. شكلت القروض المصرفية ومؤسسات تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي تمثل الجزء الأكبر من القطاع الخاص، 17 في المائة فقط من إجمالي التسهيلات الائتمانية. في هذا الإطار، تعمل السلطات الفلسطينية على تعزيز وتيسير وصول كافة الأفراد إلى الخدمات المالية الرسمية والاستفادة منها مع الحرص على تلبية احتياجاتهم بتكاليف ميسرة، إلى جانب حماية حقوقهم وتعزيز معرفتهم المالية.

"لقد أطلقنا اليوم استراتيجية الشمول المالي التي تم العمل على تطويرها أخذاً بالاعتبار خصائص التنمية والتطوير في ضوء تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه التحديد تعزيز التنمية الاقتصادية، وتحقيق الرفاه الاجتماعي في مجتمعنا، وخلق فرص العمل.

" معالي السيد عزام الشوا، محافظ سلطة النقد الفلسطينية.

التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية 2018 | 11

"تعتبر الاستراتيجية ذكية، حيث أنها تتناول إمكانية الوصول والاستخدام والجودة. وهي واقعية في هدفها المتمثل في شمول 50% من البالغين على الصعيد المالي بحلول عام 2025، حيث تنفيذ الإستراتيجية ستستغرق وقتاً ويتطلب استثمارات كبيرة لتحقيق الجودة في الشمول المالي. كما أنها تعتبر ذات صلة وذلك لأهميتها في التكوين الاجتماعي والاقتصادي لفلسطين، ولكون الشمول المالي محرك رئيس في منح المقدرة في الحصول على الوظائف والاستدامة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

"د. ألفريد هاتيج، المدير التنفيذي للتحالف العالمي للشمول المالي (AFI).

تركز الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين على تمكين العملاء مالياً من خلال أطر حماية والتثقيف المالي ووضع الحوافز المناسبة للوصول بشكل أفضل إلى الخدمات المالية الجيدة ذات الصلة بالأفراد والشركات الصغيرة، وعلى تكافؤ الفرص بين النساء والرجال من خلال السياسات والبيانات الذكية والإستفادة من التقنيات المالية الحديثة.

بفضل الاستراتيجية الجديدة، ستتمكن الهيئات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في فلسطين من تسخير القوة التحويلية للشمول المالي من أجل تعزيز الرفاه الاجتماعي والتوظيف والنمو بطريقة منتظمة.

ج. المعونة الفنية لجمهورية العراق لدعم مستويات الشمول المالي

قامت بعثة تابعة لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بتقييم وضع الشمول المالي في العراق، حيث قدمت توصيات للقيام بإصلاحات ذات أولوية ووضع خطط مستقبلية لإعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي. تم بالتعاون مع البنك المركزي العراقي حصر التحديات والفرص الرئيسية للشمول المالي الموجه للأفراد والعائلات والشركات الصغيرة والمتوسطة. جدير بالذكر أن نسبة الذين يستخدمون خدمات الحسابات المصرفية في العراق تبلغ حوالي 20.3 في المائة فقط من البالغين.

حددت البعثة التحديات المتعلقة بجائبي العرض والطلب في النظام المالي التي يجب تذليلها لجعل القطاع المالي أكثر شمولاً، ولتمكين المجتمع من الاستفادة من زيادة الوصول إلى جودة الخدمات المالية الرسمية واستخدامها. في هذا السياق، لا يزال بإمكان الجهات المختصة تطوير منتجات وخدمات منخفضة التكلفة لأغلبية السكان وخلق قنوات لإيصالها بما يجعل النظام المالي شاملاً ومربحاً.

تولي الجهات الرسمية في العراق أهمية لإرساء سياسة للشمول المالي دعماً لأهداف التنمية المستدامة. توجت جهود البنك المركزي العراقي وشركاؤه بإنشاء أسس متينة لسياسات الشمول المالي من خلال تهيئة بيئة داعمة وبنية تحتية لأكبر مجموعة من الخدمات المالية.

يلعب البنك المركزي العراقي دوراً قيادياً في تعزيز الشمول المالي في العراق، حيث يتم العمل على تطوير المكونات الرئيسية للبنية التحتية لنظم الدفع الحديثة، التي تتمثل في رقمنة المدفوعات. من المتوقع أن تعمل إصلاحات السياسة العامة على تعزيز البنية التحتية المالية وتحفيز الوصول إلى التمويل بالنسبة للمؤسسات متناهية الصغر. كذلك يمكن تعزيز إطار عمل المؤسسات غير المالية من تحقيق الإضافة والحصول على خدمات مالية أكثر تنوعاً.

يمكن للعديد من المبادرات أن تعزز الشمول المالي على المدى القصير، بما في ذلك تطوير عمل المؤسسات المالية غير المصرفية، وتعزيز دور هذه المؤسسات في تطوير الخدمات والتحويلات المالية، وأطر "اعرف عميلك"، وتطوير نظم المدفوعات الرقمية لصالح التحويلات الحكومية للأشخاص.

إن وضع الأسس المؤسسية والإعلامية اللازمة يتضمن، تعريفاً موحداً للشمول المالي في العراق، وخارطة طريق لإعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وإعادة النظر في إطار الحوكمة، وتطوير قدرات الموظفين، وإجراء تشخيص لوضع الشمول المالي ووضع إطار للمراقبة والتقييم، والمشاركة في مشاورات منتظمة مع الجهات ذات الصلة بالعراق والشركاء الدوليين، وتقييم الفرص الاستراتيجية.

أبدى البنك المركزي العراقي استعداداه للعمل على تطوير الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق بالتعاون مع مختلف الجهات ذات الصلة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، على المديين المتوسط والطويل. من المتوقع أن تتضمن الاستراتيجية الوطنية إصلاحات وإجراءات يتم تنفيذها بطريقة منسقة وموجهة للوصول إلى حلول عملية لتعزيز الشمول المالي وتحقيق الأهداف التنموية الوطنية.

د. المسح الإحصائي لجانب الطلب للشمول المالي

كجزء من مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، قام صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) بتطوير عملية جمع البيانات من أجل دعم سياسات الشمول المالي. تستطيع الدول العربية، التي لديها إمكانيات لتعزيز الشمول المالي، أن تبني قواعد بيانات شاملة تراعي احتياجاتها الخاصة، وبمنهجيات تأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات الدولية.

يعد جمع البيانات الخطوة الأولى للحصول على معلومات موثوقة حول استخدام الخدمات المالية من قبل الأفراد والشركات في أي دولة. وهناك حاجة إلى سياسات الشمول المالي لدعم التنمية المستدامة، لكن غالبًا ما توجد فجوة بين البيانات المتوفرة واحتياجات الدول. في هذا السياق، تتخذ الدول العربية عدة إجراءات لمعالجة هذه الفجوة وجمع بيانات الشمول المالي التي تحتاجها.

لا يقتصر الإطار الجديد لجمع البيانات ومراقبتها في الدول العربية المتبني في إطار المبادرة على إنشاء قواعد بيانات تتناسب مع احتياجاتها فحسب، ولكن بمجرد تنفيذه على نطاق أوسع، يسمح بإرساء معايير مرجعية للمقارنات عبر المنطقة. تُمكن الدراسات الاستقصائية من إجراء تقييم أفضل لاستخدام الخدمات المالية من قبل الأفراد والشركات من خلال توجيهها إلى عينة من مستخدمي الخدمات المالية وغير مستخدميها، ممثلة لإجمالي سكان الدولة. كما يمثل أداة لمراقبة السوق المالية من خلال إمكانية الوصول (المادية والرقمية والقانونية وغيرها) واستخدام الخدمات المالية الجيدة (القدرة على تحمل التكاليف). هناك مجموعتان من الاستبيانات: الأولى تتعلق بجمع بيانات الشمول المالي للأفراد والأسر، والثانية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

يُعتبر مصرف لبنان من أوائل البنوك المركزية العربية التي تقوم بتنفيذ هذا النوع من المسوحات، حيث قام بتطبيق الدراسة الاستقصائية لجانب الطلب للشمول المالي وتكييفها مع السياق الخاص بالدولة. في هذا السياق، قامت الدراسة بقياس ملكية الحسابات في المؤسسة المالية من قبل الأفراد الذين يبلغ عمرهم 18 سنة وما فوق، وهو السن الأدنى القانوني للحصول على حساب بنكي، كما هو الحال في عدد من الدول العربية. كما تعتبر التجربة التونسية في تنفيذ وتطبيق المسوحات الميدانية مثالاً يُقتدى به.

إن إطار مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بخصوص جمع البيانات لجانب الطلب يعتبر الإطار الأكثر شمولاً وتخصيصاً، الذي تم تطويره حتى الآن في العالم العربي. يتميز هذا الإطار بما يلي:

- **المحتوى:** يحتوي على مجموعة بسيطة وشاملة من الأسئلة بناءً على أفضل الممارسات والتجارب الدولية مثل مؤشرات "فينديكس- Findex" التابع للبنك الدولي، ودراسة البنك المركزي الأوروبي للشركات The Survey on the Access to Finance of Enterprises (SAFE).
- **النمطية:** تم تصميمه مع مجموعة من الوحدات المنظمة بشكل مرّن حيث تضمن: (1) مسح مبسط لتقييم استخدام الخدمات المالية، (2) دراسة استقصائية معمقة لجانب الطلب حول استخدام الخدمات المالية والقيد، و (3) دراسات استقصائية صغيرة إضافية في جوانب محددة للشمول المالي، مثل جوانب النوع الاجتماعي أو الجوانب غير الرسمية.
- **المواءمة:** تحتوي الدراسات الاستقصائية لجانب الطلب على مجموعة مشتركة من الأسئلة الأساسية لجميع الدول العربية بهدف المقارنة بينها.
- **التخصيص:** يسمح للبلدان بإضافة أسئلة اختيارية استنادًا إلى احتياجات السياسة الوطنية الخاصة بهم.
- **قابلية المقارنة:** التوافق مع دراسات استقصائية عالمية، وتوفير بيانات لمؤشرات الشمول المالي الأساسية المقبولة دولياً.
- **المنهجية:** اقتراح إجراءات موحدة لإختيار العينات وجمع البيانات من أجل ضمان قابلية المقارنة.
- **التدابير:** اقتراح مجموعة من التدابير باستخدام بيانات جانب الطلب. تتضمن المؤشرات المقاييس المقبولة في مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي وإجراءات محددة إضافية لتوفير إرشادات أعمق لوضع السياسات.

أدخلت مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية إطاراً للبيانات يوفر للدول الأعضاء كل أدوات جمع البيانات المتعلقة بسياسات الشمول المالي.

شكل رقم 3: هيكل الدراسة الإستقصائية للشمول المالي

دراسة مبسطة بشأن استخدام الأفراد والأسر للخدمات المالية				دراسة عامة بشأن استخدام الخدمات المالية
1. مقدمة				
5. التأمين	4. الادخار والاستثمار	3. الاقتراض	2. معاملات الدفع	دراسة مستفيضة بشأن استخدام الخدمات المالية وما يتعلق بها من شروط للطلب.
9. المركز المالي	8. التحصيل والائتمان	7. التوعية المالية	6. الإدارة المالية	
10. العناصر السكانية				
قائمة الدراسات المُصغرة الإضافية والمكملة للدراسات المبسطة أو الكاملة (اختيارية)				دراسات مُصغرة إضافية ذات صلة بالشمول المالي.

3. تعزيز الوعي والمعرفة بالشمول المالي

أ. اليوم العربي للشمول المالي



حدد مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية يوم السابع والعشرين من شهر أبريل (نيسان) من كل عام كم مناسبة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي ذلك تأكيداً منه على الاهتمام الذي يولييه لقضايا تعزيز الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية بتكاليف مناسبة في السياسات الاقتصادية المتخذة.

رحب المجلس بأهمية الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي وأكد من جديد على دمج جميع شرائح المجتمع في النظام المالي الرسمي، وخاصة منهم الشباب والنساء ورجال الأعمال، وتحسين وصولهم إلى المنتجات والخدمات المالية بأسعار معقولة ومناسبة، وحماية حقوقهم ومساعدتهم على اتخاذ قراراتهم المالية.



ركز المجلس على أهمية دور المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والهيئات التنظيمية الأخرى التابعة للقطاع المالي في الدول العربية في تعزيز الشمول المالي. من مهام هذه الجهات (أولاً): تحسين الأطر التنظيمية للخدمات المالية الشاملة، (ثانياً): تطوير أنظمة الدفع ونظم المعلومات الائتمانية،

(ثالثاً): الحد من الفجوات والقيود على جانبي العرض والطلب واتخاذ التدابير الضرورية لمعالجتها، و(رابعاً): تشجيع القطاع الخاص على رفع مستويات التوعية المالية وتعزيز قدرات وإمكانيات الفئات السكانية.

رَحَّب المجلس بالجهود المبذولة من قبل المؤسسات الإقليمية والدولية لتعزيز سياسات الشمول المالي في الدول العربية وأهمها "مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية"، ودعا جميع المعنيين بالأمر إلى تضافر جهودهم وتنسيق أنشطتهم ضمن نطاق مبادرة الشمول المالي.

كما شدد المجلس على أهمية اتخاذ تدابير مدروسة لتعزيز الشمول المالي من خلال تشجيع الابتكار في القطاع المالي وإطلاق مبادرات محددة لكل شريحة من السكان، بمن فيهم الشباب والنساء، للحد من عدم المساواة بين الجنسين وتحسين البيئة التنظيمية لحماية المستهلكين مالياً وتعزيز قدرتهم على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية. أكد المجلس أيضاً من جديد على أهمية تعزيز البنية التحتية المالية والأطر القانونية والتنظيمية.

دعا المجلس جميع الدول العربية إلى الاحتفال باليوم العربي للشمول المالي من خلال تنفيذ أنشطة توعوية مخصصة لتسليط الضوء على أهمية الشمول المالي، خاصة لدى رواد الأعمال الشباب والشابات.

ب. منتدى السياسات حول تمويل وتسريع الشركات الناشئة في العالم العربي



نظمت وزارة الاقتصاد والمالية في المملكة المغربية بالتعاون مع صندوق النقد العربي (AMF) والتحالف العالمي للشمول المالي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) يومي 20 و 21 نوفمبر 2017 في مدينة السخيرات بالمغرب منتدى السياسات رفيع المستوى حول "تمويل المشاريع في العالم العربي – تسريع تأسيس الشركات الناشئة العربية".

في إطار الموضوع الرئيس "تسريع الشركات الناشئة العربية"، ناقش المنتدى أساليب مبتكرة لدعم تمويل ريادة الأعمال في العالم العربي. ركز النقاش على السياسات المبتكرة والمناهج التنظيمية لتوفير البيئة الداعمة للاستثمار في الشركات الناشئة.

جمع هذا الحدث أكثر من 160 مشاركاً من 17 دولة عضو في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية ومن خارجها، من بينهم مسؤولون من وزارات المالية والصناعة والتجارة والعمل والشؤون الاجتماعية والبنوك المركزية وهيئات الأسواق المالية والمستثمرين والأكاديميين والعديد من ممثلي المؤسسات المالية الدولية.

سلط المؤتمر الضوء على أهمية الحصول على التمويل للشركات الناشئة، خاصة منهم الشباب من رواد الأعمال، وتأثير ذلك على الابتكار والمنافسة والنمو وخلق الوظائف في المنطقة. ساعد حضور الهيئات التنظيمية المالية والجهات المهنية في تطوير فهم مشترك حول أدوارهم في تعزيز البيئة المواتية لتمويل المشاريع، من خلال إنشاء شبكات مستثمري رواد الأعمال، ووضع حوافز لمزيد من الإستثمارات وتعديل القوانين التنظيمية، بما يشمل وضع أطر للمؤسسات المالية للوصول إلى الشركات الناشئة ومواجهة المخاطر المتعلقة بتمويلها.



على الرغم من أن بيئة الأعمال والاستثمار في المنطقة العربية تمثل تحدياً إلى حد ما، إلا أن هناك مؤشرات إيجابية لإنشاء بيئة ممكنة للشركات الناشئة.

بدأ مصرف لبنان بإعطاء حوافز للبنوك فيما يخص الاحتياطي لتقديم قروض للبنوك دون فائدة لدعم الشركات الناشئة المقيدة مالياً. حيث يمكن للبنوك استثمار ما يصل إلى 3 في المائة من رأس مالها في الشركات الناشئة أو في صناديق الاستثمار. يضمن مصرف لبنان 75 في المائة من الاستثمار، مما يحد من الخسائر المتوقعة للبنوك (التعرض عند الخسارة أو التعثر). فيما يخص المغرب، نظراً للمخاطر وعدم تماثل المعلومات في السوق، تواجه الشركات الناشئة في المغرب تحديات في الوصول إلى التمويل. ساعدت وزارة المالية المغربية في إنشاء صندوق استثمار ابتكاري للقطاع العام والخاص بقيمة 51 مليون دولار أمريكي للاستثمار المباشر في الشركات الناشئة أو في المساعدة الفنية المقدمة من الحاضنات والمسرعات. بموجب الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، قدمت السلطات المغربية أيضاً إطاراً قانونياً متميزاً للتمويل الجماعي.



فيما يتعلق بالتمويل، مكن هذا الحدث من إجراء مناقشات حول مواضيع مميزة تخص الجهات المانحة والمستثمرين. ظهر عدد متزايد من الفاعلين الجدد في القطاع المالي الذي يزخر بالابتكارات القائمة على التقنية في التمويل. تدعم التقنيات المالية الحديثة (Fintech)، من خلال الشركات الناشئة أو الشركات، تقديم الخدمات المالية وإطلاق مصادر تمويل جديدة لصالح أصحاب المشاريع الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، نظراً إلى القيود التي يواجهها القطاع الخاص في الوصول إلى التمويل من المؤسسات المالية. تعد التقنيات المالية الحديثة واحدة من القطاعات المزدهرة في المنطقة، حيث تم استثمار 893 مليون دولار أمريكي في الشركات الناشئة العربية. ومع ذلك، تواجه الشركات الناشئة في هذا المجال أيضاً فجوة تمويل تقدر بنحو 2 مليار دولار أمريكي.



مثل المنتدى فرصة بالنسبة لصانعي السياسات والهيئات التنظيمية والجهات المهنية وشركائهم في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، للتواصل وتبادل المعرفة حول السياسات والاستراتيجيات المبتكرة، للإطلاق مبادرات فعالة من أجل ترويج استثمارات الشركات الناشئة.

Arab #FinTeX Symposium

Blockchain & Financial Inclusion

Abu Dhabi, the United Arab Emirates | December 12-13, 2018

انعقد يومي 12 و 13 ديسمبر 2018 في أبو ظبي الملتقى العربي الأول للتقنيات المالية الحديثة بحضور المؤسسات الأعضاء في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية وشركات من الدول العربية وخارجها، لمناقشة أحدث التطورات الدولية بسلسلة الكتل (البلوكتشين) والشمول المالي والمنهجيات الموائمة للتقنيات المالية الحديثة (Fintech) في العالم العربي.

تمكن التقنيات المالية الحديثة (Fintech) من تحقيق تغييرات جذرية في اقتصادات العالم العربي، وتعد تقنيات سلسلة الكتل (البلوكتشين) واحدة من أكثر الموضوعات التي تمت مناقشة تداعياتها على الشمول المالي. في هذا الإطار مثل الملتقى فرصة مميزة لمناقشة مستفيضة حول أفضل السبل لتعزيز فرص الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة التي يمكن أن تساعد على مزيد التطوير في الدول العربية.

يعتبر إيجاد علاقة تربط بين التقنيات المالية الحديثة والتمويل محرك رئيس للنمو الاقتصادي. مكن الملتقى المشاركين من القطاعين العام والخاص من تبادل الأفكار حول التقنيات المالية الحديثة وأعمال التنمية والتطوير في تقنية (البلوكتشين) فيما يتعلق بالشمول المالي. تم افتتاح الملتقى من قبل ممثلين رفيعي المستوى عن المنظمات المشاركة في الاستضافة، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والشركاء المؤسسين لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI) وعلى رأسهم:

- معالي مبارك راشد المنصوري، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، مدير عام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي.
- الدكتور ألفريد هانينج، المدير التنفيذي للتحالف العالمي للشمول المالي.
- الدكتور أندرياس كوك، المدير القطري للوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).
- الدكتور ناجي بن حسين، مدير قطاع الممارسات العالمية للقدرة التنافسية التمويلية والابتكار (FCI) لمجموعة البنك الدولي.

سلط الملتقى الضوء على برنامج التقنيات المالية الحديثة (Fintech) لتعزيز الشمول المالي في العالم العربي وخطة عمله التي تحدد أولويات المنطقة فيما يتعلق بالتقنيات المالية الحديثة. كما أتاح المجال لإطلاق مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة (Fintech) الإقليمية الجديدة، إضافة إلى الخطة الطموحة لوضع أول نظام للمدفوعات العربية على الصعيد الإقليمي.

قدم الملتقى منصة لتبادل المعرفة بين أكثر من 250 مشاركاً من صانعي السياسات من السلطات المالية والنقدية والأكاديميين الباحثين والممارسين التنفيذيين العاملين في مجالات التمويل والتقنية من الدول العربية وخارجها. كما مكن من مناقشة دور التقنيات المالية الحديثة في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، إضافة إلى دور واضعي السياسات والهيئات التنظيمية في ذلك.



غطى البرنامج عدة موضوعات تتعلق بالابتكارات في أنظمة الدفع، والعملات الرقمية، والتحويلات المالية عبر الحدود، والهويات الرقمية. أتاحت الجلسات فرصة للتعرف على السياسات والمناهج التنظيمية المبتكرة (بما في ذلك التقنية التنظيمية والإشرافية)، بغرض الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة التي يمكن أن تعزز التنمية المالية والاقتصادية في البلدان العربية.

كان الملتقى بمثابة تجمع لتبادل الخبرات، ووفر منصة لمناقشة مستفيضة حول أفضل السبل لتعزيز فرص التحول نحو التقنيات المالية الحديثة التي يمكن أن تساهم في مزيد من التطوير في البلدان العربية. في اليوم الأول، تناولت المناقشات آخر التطورات الدولية في سلسلة الكتل (البلوكتشين) والشمول المالي والمناهج المؤدية إلى تعزيز دور التقنيات المالية الحديثة في العالم العربي. ناقش الملتقى فرص الاستفادة ومخاطر التقنيات المالية الحديثة بما يشمل الأصول المشفرة، والتحويلات المالية والمقاصة والتسوية والعملات الرقمية، والهويات الرقمية. في اليوم الثاني، غطت المناقشات مواضيع تشمل تقنية السجلات الموزعة وسلسلة الكتل (البلوكتشين) وتطورات السياسة العامة. تضمنت المناقشات أيضاً التحديات التنظيمية والأدوات التي تدعم التقنيات للجهات التنظيمية والإشرافية المالية (حلول التنظيم والإشراف **Regtech & Suptech**) للاستفادة بشكل فعال من فرص التقنيات المالية الحديثة لتحقيق مكاسب الشمول المالي. غطت الجلسات أيضاً حالات عملية فيما يخص التقنيات المالية الحديثة من وجهة نظر المستثمرين على الاستثمار في التقنيات المالية الحديثة، وكيفية تمكين صانعي السياسات والهيئات التنظيمية من إزالة الحواجز ودعم الابتكار في مجال التقنيات المالية الحديثة بكافة المناطق.

من جانب آخر، أعلنت مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أكتوبر 2018 عن إطلاق "برنامج بالي للتقنيات المالية الحديثة"، بما يساعد على فتح آفاقاً جديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة في البلدان النامية التي تتطلع إلى تحقيق نمو اقتصادي مستقر وشامل. بالنسبة إلى العديد من الدول العربية، يعد "برنامج التقنيات المالية الحديثة" فرصة لتبني هذه الحلول لتعزيز مرونة واستقرار الأسواق المالية، مع تعزيز الوصول المسؤول إلى الخدمات المالية.

كما أطلق "اتفاق سوشي" للتقنيات المالية الحديثة لتحقيق الشمول المالي بالتعاون مع التحالف العالمي للشمول المالي وبرنامج التقنيات المالية الحديثة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي حواراً عالمياً بين صانعي السياسات والهيئات التنظيمية وذلك من خلال منتدى التقنيات المالية الحديثة (**FinTech**). يمكن أن تعمل ابتكارات التقنيات المالية الحديثة على تعزيز الشمول المالي على نطاق واسع والقدرة على خفض التكاليف وتحسين جودة الخدمات المالية من خلال الكفاءة.

4. بناء القدرات

أ. استراتيجية الشمول المالي والتعلم بين الأقران في الأردن

توفر الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي إطاراً شاملاً يعالج التحديات المصاحبة للنهوض بالشمول المالي. في هذا السياق، تساعد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي على دعم التنسيق والتعاون ورصد تنفيذ الأولويات الوطنية والأهداف لتعزيز الشمول المالي في الأردن. تُظهر التجارب أن البلدان التي لديها مثل هذه الاستراتيجيات قد حققت أداءً أفضل نسبياً من البلدان الأخرى في تعزيز الشمول المالي. كما تظهر الاتجاهات العالمية اهتماماً متزايداً بتطوير استراتيجيات الشمول المالي الوطنية.



من خلال مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية وبالتعاون بين صندوق النقد العربي (AMF)، والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والبنك المركزي الأردني، وتحت الرعاية الملكية لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين، تم بتاريخ 5 ديسمبر 2017 في عمان وبحضور 43 مشاركاً و20 مؤسسة من 16 دولة، تنظيم برنامج لتطوير قدرات المنظمين وصانعي السياسات في العالم العربي حول تنفيذ استراتيجية الشمول المالي. بفضل نموذج التعلم من الأقران الخاص بمؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي، تمكن المشاركون من الاستفادة من خبرات المؤسسات الأعضاء في تحالف الشمول المالي من خارج المنطقة، مثل إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا، الذين تبادلوا تجاربهم القطرية في تنفيذ استراتيجيات الشمول المالي الوطنية.



تتمثل الأهداف الرئيسة لهذا الحدث في بناء قدرة الهيئات التنظيمية وصانعي السياسات

من أجل: (أ) إنشاء هيكل فعال للحكومة والتنسيق الوطني لحفز تعاون جميع الفاعلين والأطراف ذوي الصلة، من أجل صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، و (ب) صياغة أطر بيانات الشمول المالي وأطر عمل الرصد والتقييم لجمع البيانات وتحليلها واستخدامها في التحضير لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

تمثلت النتيجة الرئيسة لهذا الحدث في تمكين الهيئات التنظيمية وصانعي السياسات من الالتزام بتطوير وتنفيذ استراتيجيات الشمول المالي الوطنية. خلال عام 2018، بدأ شركاء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية في تقديم المساعدة الفنية لصالح المنطقة العربية بما يشمل عدة عناصر تتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

ب. تبادل الخبرات بين أعضاء فريق العمل الإقليمي للشمول المالي في الدول العربية

يتمثل الهدف الرئيس لفريق العمل في المساهمة في الجهود المستمرة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، من خلال مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز لوائحها وأدواتها لتوسيع نطاق تغطية الخدمات المالية، وتعزيز التوعية المالية في المنطقة العربية، ودعم التعاون بين السلطات الإشرافية والمؤسسات الدولية ذات الصلة. يعمل فريق العمل أيضاً كمنصة

لتبادل الخبرات بين البنوك المركزية العربية، وتشجيع التعاون في المجالات المتعلقة بالشمول المالي، مما يؤدي إلى تنسيق وجهات نظر الدول العربية حول قضايا الشمول المالي التي يتم تناولها على المستوى العالمي.



خلال اجتماعه الأول في ديسمبر 2013، أنشأ فريق العمل الركائز الرئيسة لعمله، وهي القيام بدور نشط في تطوير نظام معلومات المؤسسات المالية، والمساهمة في سياسات الشمول المالي وقياس البيانات، وتسهيل تبادل المعرفة وتحليل المسارات المختلفة لتحسين الشمول المالي وتطبيق أفضل الممارسات الدولية وتكييفها مع خصائص العالم العربي، ورفع مستوى التوعية فيما يتعلق بالشمول المالي وحماية المستهلك.

يتولى صندوق النقد العربي (AMF) الأمانة الفنية لفريق العمل الإقليمي للشمول المالي. حيث يقوم بتنظيم الاجتماعات. إضافة إلى ذلك، يساهم صندوق النقد العربي في إعداد أوراق العمل والأبحاث والدراسات بالتعاون مع فريق العمل لتقديمها إلى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في اجتماعاتها السنوية.

يعمل فريق العمل على تعزيز فرص التعاون مع البنك الدولي والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) والتحالف العالمي للشمول المالي والبنك الإسلامي للتنمية. يحضر ممثلو هذه المؤسسات والهيئات الدولية اجتماعات فريق العمل، إلى جانب ممثلين عن اتحاد المصارف العربية واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إضافة إلى ذلك، تحضر منظمات دولية أخرى مثل مؤسسة بيل وميليندا جيتس (BMGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) وصندوق النقد الدولي (IMF) اجتماعات فريق العمل.

5. إنتاج ونشر المعرفة

أ. الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية

أعد صندوق النقد العربي دراسة متعلقة بالخدمات المالية الرقمية في العالم العربي لدعم الجهود المستمرة لصانعي السياسات في مواجهة تحديات الشمول المالي في المنطقة وتقديم رؤى وأولويات استراتيجية لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية على صعيد المدفوعات والشمول المالي.

بيّنت الدراسة التطور السريع لأنظمة مدفوعات التجزئة، وظهور مزودي المدفوعات المتميزين، وخفض تكلفة المعاملات، وتعزيز مجموعة خيارات الادخار منخفضة التكلفة. خلصت الدراسة إلى التأثير المحتمل لهذه الاتجاهات في تطوير احتياجات البنية الأساسية للمدفوعات في العالم العربي من خلال اقتراح بعض التوصيات لصانعي السياسات الاقتصادية في الدول العربية للبت فيها.

هناك إجماع متزايد على أهمية البنية التحتية للمدفوعات الرقمية داخل الدولة والمنطقة لتحقيق أهداف الشمول المالي. تتناول ورقة السياسات القدرات المتنوعة للبنية التحتية للمدفوعات في العالم العربي والعناصر الناشئة للبنية التحتية، وخاصة مشروع نظام المقاصة العربية (ARPS)، الذي يمكن أن يساعد في تعزيز الشمول المالي وزيادة الفرص المتاحة لصانعي السياسات لاتخاذ إجراءات لتعزيز البنية التحتية. تعتمد تقنية المعلومات على نتائج دراسة استقصائية أجراها صندوق النقد العربي (AMF) في دوله الأعضاء في عام 2017، عقب ورشة عمل حول البنية التحتية للمدفوعات التي عقدت في مارس 2017 بالتعاون مع مؤسسة بيل وميليندا جيتس (BMGF).

يمكن للمنطقة العربية أن تستفيد من مبعض الدراسات ذات الصلة تم إعدادها مؤخراً من بعض الجهات والهيئات الدولية الرئيسية حول الموضوع، بما في ذلك دراسة تطبيق مبادئ لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI) والبنك الدولي حول "جوانب المدفوعات للشمول المالي" و "مشروع المستوى الأول" لمؤسسة بيل وميليندا جيتس (BMGF). كما يمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي استفادت من البنى التحتية للمدفوعات بهدف تعزيز الشمول المالي.

هناك خمس اتجاهات عالمية حديثة نسبياً في المدفوعات الرقمية:



- التطور السريع في تطبيق أنظمة مدفوعات التجزئة الفورية في العديد من بلدان العالم، مما يسمح للمستهلكين والشركات بإجراء وتلقي تحويلات إلكترونية فورية.
- ظهور البنى التحتية للمدفوعات عبر الحدود، وهو ما يسهل التحويلات والمدفوعات منخفضة التكلفة المحلية وعبر الحدود، والاستفادة من الاستثمارات الداخلية للعمال في الخارج.
- استخدام الأصول المشفرة، وتقنيات سلسلة الكتل (البلوكتشين) المرتبطة بها، وكذلك النظر في التحديات والفرص المتاحة لإدخال العملات الرقمية الوطنية.
- ظهور مزودي المدفوعات الأمامية، مما يقلل من تكلفة المعاملات ويعزز مجموعة خيارات الادخار منخفضة التكلفة.
- زيادة التركيز على إمكانية أن يكون للتقنيات التنظيمية (RegTech) تأثيراً على التكاليف والمخاطر المرتبطة بالامتثال التنظيمي.

ينبغي إيلاء الاهتمام للتأثير المحتمل لهذه الاتجاهات على تطوير البنى التحتية للمدفوعات في العالم العربي، مع موازنة الشمول المالي وحماية المستهلك والاستقرار المالي.

تقدم الدراسة تسع توصيات لصانعي السياسات في المنطقة العربية:

- تعزيز وإرساء البنى التحتية للمدفوعات الرقمية.
- دعم الوصول إلى حسابات المعاملات منخفضة التكلفة.
- تشجيع وتحفيز استخدام حساب المعاملات.
- تحسين معالجة التحويلات.
- تعزيز المنافسة العادلة وتحقيق التوازن بين الابتكار والاستقرار.
- تخفيف الآثار السلبية من تدعيات De-risking.
- تعزيز وتشجيع أنشطة حلول التنظيم والإشراف (Regtech & Suptech).
- تحسين توزيع المساعدات الإنسانية الرقمية.
- المتابعة والتقييم لإبلاغ التنظيم والتدخلات الفعالة.

تم تطوير هذه الدراسة البحثية لدعم الجهود المستمرة لصانعي السياسات في المنطقة العربية وتوفير الأولويات الاستراتيجية لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية في مجالات جوانب الدفع للشمول المالي.

ب. البيئة التمكينية للتمويل الزراعي في العالم العربي

تم إعداد ورقة عمل تحت عنوان " "المنهجية الأمثل لتمويل المجتمعات الريفية وصغار المزارعين والمنتجين والحرفيين" في العالم العربي بالاشتراك بين صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي بالتنسيق مع فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية تحت مظلة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية. تقدم الورقة نتائج تشخيص التمويل الزراعي في الدول العربية من خلال إستبيان حظي برود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في كل من: البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر وفلسطين والسعودية والسودان وتونس.

أشارت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي يلعب دوراً هاماً في دعم مسار التنمية المستدامة في العالم العربي، حيث يشارك ما يقارب ربع السكان العاملين في المنطقة العربية في الأنشطة الزراعية، حيث يساهم قطاع الزراعة في المتوسط بنسبة 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي. هناك إمكانات كبيرة لتحديث القطاع الزراعي، وبالتالي تمكين سكان الريف وتقليل فجوة الدخل بين المناطق الريفية والحضرية. كما يساعد القطاع الزراعي الحديث في تحسين إدارة ندرة الموارد المائية والأراضي وتخفيف الاعتماد الكبير للمنطقة على استيراد الأغذية وتقليل تعرضها لمخاطر تقلبات سوق الأغذية الدولية.

يعتبر الاستثمار الحالي في قطاع الزراعة محدود مقارنة بمستويات التحول المطلوب، حيث يحصل القطاع الزراعي على مستوى منخفض بشكل غير متناسب من الائتمان من القطاع الخاص، مقارنة بمساهمته في الاقتصاد الوطني. تعد نسبة القروض المتعثرة مرتفعة بشكل خاص بالنسبة للقروض الزراعية في الدول العربية، مما يزيد من عزوف المؤسسات المالية عن توفير التمويل لهذا القطاع. في هذا السياق، يمتلك 27.6 في المائة فقط من سكان الريف البالغين حسابات في مؤسسات مالية، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 64.4 في المائة. يلاحظ كذلك أن 4.8 في المائة فقط من البالغين في المناطق الريفية مقترضين من المؤسسات المالية.

يعتبر وجود بيئة ملائمة مع سياسات ولوائح التمويل الزراعي المستهدفة والفعالة إلى جانب البنية التحتية المالية القائمة أمراً ضرورياً لضمان وجود نظام مالي يعمل بشكل جيد ويعزز تطوير التمويل الزراعي. ركزت الدراسة على تقييم البيئة التنظيمية والسياسات المالية وكذلك البنية التحتية المالية للتمويل الزراعي في الدول العربية الذي يهدف إلى مساعدة صانعي السياسات على تحديد الحواجز التنظيمية واكتساب المعرفة وأفضل الممارسات.

تلعب الحكومات والبنوك المركزية دوراً مهماً في تعزيز التمويل الزراعي. أثبت التحول النموذجي من التمويل العام المباشر، إلى تهيئة بيئة مواتية لتعظيم تمويل القطاع الخاص، أنه أكثر فعالية واستدامة. تعد سياسات التمويل الزراعي المستهدفة والفعالة واللوائح الذكية والبنية التحتية المالية الراسخة عناصر أساسية لبنية مواتية.

ركز التشخيص المعتمد في الدراسة على الأطر التنظيمية والسياسات التي تدخل في نطاق البنوك المركزية، لجمع المعلومات حول اللوائح والسياسات ذات الصلة، تم توزيع الإستبيان حول التمويل الزراعي على البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية. وفيما يلي نستعرض النتائج:

- مناسبة الإطار التنظيمي القائم في دعم إنشاء وتشغيل المؤسسات المالية. تدعم اللوائح الاحترازية المناسبة لمؤسسات تمويل المشاريع متناهية الصغر والتعاونيات المالية التنمية المستدامة للمؤسسات المالية المحلية مثل مؤسسات تمويل المشاريع متناهية الصغر والتعاونيات المالية، وتسخر إمكاناتها في خدمة السكان غير المحميين.
- تبذل الدول العربية جهوداً كبيرة لتعزيز أنشطة النقود الإلكترونية، لكن هناك حاجة إلى إرشادات تنظيمية لدعم الطرق المبتكرة الأخرى لتقديم الخدمات المالية، مثل الخدمات المصرفية عبر الوكلاء. كذلك الاستفادة من دعم دور المؤسسات غير المصرفية في تعزيز الشمول المالي في المناطق الريفية.
- تحسين قوانين المعاملات المضمونة والتشريعات الأخرى المتعلقة بالضمانات الزراعية، مثل قانون إيصالات المستودعات في المنطقة. حيث لا يملك العديد من صغار المزارعين إمكانية الوصول إلى ملكية الأصول غير المنقولة ولا يستطيعون التعهد بضمان القروض. بالتالي، يمكن أن تلعب القوانين والتشريعات دوراً رئيساً في تسهيل الاعتراف بالضمانات المتاحة للمزارعين.
- آلية ضمان الائتمان والحد الأقصى لسعر الفائدة هما أكثر أدوات سياسات التمويل الزراعي استخداماً في المنطقة. وضعت المغرب ومصر وفلسطين ولبنان آليات لضمان الائتمان للقروض الزراعية، علماً أن هذه القروض لا تمثل سوى جزءاً صغيراً من القروض المضمونة. إضافة إلى ذلك، تختلف سمات آليات ضمان الائتمان باختلاف البلدان من حيث التغطية والرسوم.

- عدد قليل من الدول العربية يقف على واجهة إنشاء البنية التحتية المالية التمكينية. وضعت الإمارات والبحرين ومصر وفلسطين والسعودية قواعد وممارسات شاملة لتحسين نظم الإعلام الائتماني ونطاقهم وسهولة الوصول إليهم. ينعكس هذا الإجراء على تحسين مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال الائتمانية من قبل تلك البلدان. مع ذلك، فإن الإمارات ومصر وفلسطين فقط لديها سجل ضمانات في المنطقة.

باختصار، على الرغم من بذل الدول العربية جهوداً كبيرة لخلق بيئة مواتية لتشجيع التمويل الزراعي في جوانب معينة مثل النقود الإلكترونية وتوافر المعلومات الائتمانية، إلا أن هناك فرصاً كبيرة للمنطقة لتحسين بيئتها التنظيمية.

يتضمن التقرير أيضاً مجموعة من الأدوات التنظيمية وأدوات السياسة المتاحة وكيفية اعتمادها من قبل الحكومات والبنوك المركزية. لفهم جانب العرض والطلب بشكل أفضل في تسهيل الوصول إلى التمويل الزراعي على المستوى القطري أو لتنفيذ الإصلاح على أساس أفضل الممارسات العالمية، يحتاج صانعو السياسات إلى إجراء تشخيص التمويل الزراعي داخل الدولة.

6. شركاء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

صندوق النقد العربي

مؤسسة مالية عربية إقليمية، تأسست في عام 1976، وبدأت عملياتها في عام 1977، بهدف إرساء الأساس النقدي للتكامل الاقتصادي العربي وتسريع عملية التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء من خلال التدريب وبناء القدرات في الموضوعات ذات الاهتمام، وكذلك تقديم الدعم المالي والفني للبلدان الأعضاء، لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وتقديم الدعم الفني للمؤسسات المصرفية والنقدية في الدول العربية وتطوير وتعزيز الأسواق المالية العربية.

www.amf.org.ae

الوكالة الألمانية للتنمية

منظمة اتحادية عالمية تعمل على دعم الحكومة الألمانية في تحقيق أهدافها في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة والتعليم الدولي. يتم تنفيذ معظم أعمال الوكالة من قبل الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. تعمل الوكالة أيضاً بالنيابة عن الوزارات الألمانية الأخرى، فضلاً عن عملاء القطاعين العام والخاص في ألمانيا وخارجها، وتعمل في أكثر من 130 دولة حول العالم. تقدم الوكالة خدمات فعالة موجهة حسب الطلب من أجل التنمية المستدامة وتراعي العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتدعم الشركاء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في تصميم الاستراتيجيات وتحقيق أهداف سياساتهم.

www.giz.de

التحالف العالمي للشمول المالي

منظمة دولية مملوكة لصانعي سياسات الشمول المالي والمؤسسات التنظيمية المنشأة بموجب قانون المنظمات الدولية (الامتيازات والحصانات) للفصل 485 من قوانين دولة ماليزيا. يوفر تحالف الشمول المالي منبراً لتبادل المعرفة والتعلم من الأقران لأعضائها لتطوير وتنفيذ سياسات شاملة للشمول المالي، تستند إلى الأدلة مع الهدف النهائي المتمثل في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها من غير المقرضين والمصرفيين.

www.afi-global.org

مجموعة البنك الدولي

تركز مهمة البنك الدولي على الأهداف الطموحة المتمثلة في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. أثبتت مجموعة كبيرة من البحوث والتجارب على المستوى القطري أهمية الوصول إلى الخدمات المالية. جدير بالذكر أن عمليات مجموعة البنك الدولي بشكل متزايد في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك التعليم، والصحة، والإدارة العامة، والبنية التحتية، والزراعة، وإدارة الموارد البيئية والطبيعية، والطاقة وتنمية القطاع الخاص، وتشمل الحلول التي تعتمد على الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية الرسمية، من خلال توفير المنتجات والخدمات المالية للحكومات والقروض والاستثمارات في الأسهم إلى القطاع الخاص (عبر عمليات مؤسسة التمويل الدولية) وتبادل المعرفة المبتكرة والبحث وبناء القدرات والمساعدة الفنية، يقدم البنك الدولي مجموعة شاملة من الأدوات للمضي قدماً نحو الشمول المالي وتلبية الهدف العالمي الطموح لتيسير الوصول للخدمات المالية بحلول عام 2020.

www.worldbank.org